

اعلان التحالف من اجل

"المبادرة العربية لدعم حكم القانون"

بتاريخ يوم الجمعة الواقع فيه الاول من آذار/مارس ٢٠١٣، انعقد في بيروت/لبنان، لقاء
نمّه هيئات ومنظمات من دول عربية لإعلان تحالف يرمي الى اطلاق "المبادرة العربية لدعم
حكم القانون".

تأتي هذه المبادرة في سياق ما شهدته المنطقة العربية من حراك شعبي تغييري أدخلها
في حان من التحول عنوانه الرئيسي المععلن اعادة بناء أنظمة الحكم باتجاه ارساء اسس الدولة
لمدنية الديمقراطية الحديثة، وهي مهمة تستدعي استنهاض مختلف شرائح المجتمعات العربية
مواكبة التغيرات تحليلاً واستشرافاً، بحيث توفر للمعنيين مواد من شأنها المساهمة في مسر
البناء الديمقراطي ضمن معايير حكم القانون والادارة الرشيدة.

لأجل هذه الغاية سيتم اطلاق "المبادرة العربية لدعم حكم القانون" على ان تتناول
المحاور الستة التالية: (أ) المسائل الدستورية (فصل السلطات، تداول السلطة، المشاركة
الصحيحة، والعدالة الدستورية...) (ب) السلطة التشريعية واداء البرلمان، (ج) السلطة القضائية
واداء القضاء، (د) الاداء الرشيد للإدارات العامة ومكافحة الفساد، (هـ) الحريات والمسؤولية
الاعلامية، (و) حقوق الانسان بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق المرأة
والمساواة.

تأسيساً على ذلك، وانسجاماً مع رسالة المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة
واهداف الهيئات والمنظمات المشاركة في هذا الاجتماع فقد اتفق المشاركون على إنشاء تحالف
اقليمي يهدف الى تخطيط أنشطة المبادرة وتنفيذها، والدعوة الى عقد منتدى دوري يكون ذا طابع
دولي/اقليمي تشارك فيه، الى جانب التحالف، شخصيات عربية ودولية.

وقد أعلن المجتمعون موافقتهم على مبادئ التحالف وتكوين نواته الاولى التي تبقى الباب
مفتوحاً امام الهيئات والمنظمات الراغبة في الانضمام اليها.

وسيعمل المشاركون في اللقاء على تحقيق اهداف هذه المبادرة من خلال:

- أ- انشاء مرصد عربي لحكم القانون نتناول انشطته المحاور التي تم ذكرها اعلاه.
- ب- انشاء بوابة الكترونية (compendium) ترصد ما يتناول حقوق الانسان في التشريعات والنصوص التنظيمية السارية المفعول في الدول العربية المعنية.
- ج- تعزيز القدرات لاجل تحقيق الممارسات السليمة والفضلى في مجالات الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الانسان.

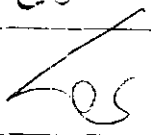
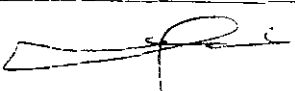
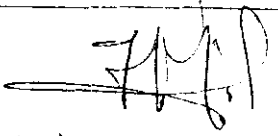
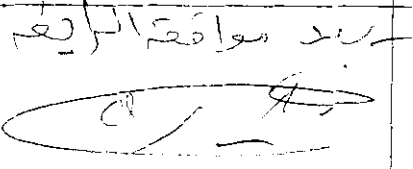
ويعلم المجتمعون التزامهم المعايير الدولية لشفافية والمساءلة ولتشارك الديمقراطي بين حلفاء والنظراء.

وهم اذ يثمنون مشاركة منظمة "الاسكوا" وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في لبنان والعراق في هذه المبادرة ، يرحبون بكل مشاركة اخرى من أية جهة عربية ودواية.

وهم يعتزمون عقد المنتدى العربي/الدولي الاعلاني لهذه المبادرة، في اواخر ايلول/ سبتمبر ٢٠١٣ ، على ان يتم لاحقا تحديد مكان المنتدى وتاريخه.

الشريك الرئيسي: ائمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة

الجمعيات المتحالفة:

انبلد	اسم الجمعية	ممثل الجمعية	التوقيع
الاردن	مركز عدالة لحقوق الانسان	عاصم ربابه	
البحرين	الجمعية البحرينية للشفافية	عبد النبي العكري	
تونس	المعهد العربي لحقوق الانسان	جمانة مرعي	
	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان	علي زديتي	

	شيرزاد النجار	جمعية العنوم السييسية في اقليم كردستان العراق	العراق
	هوكر بلباس	منظمة النجدة الشعبية	
	سعود العنزي	جمعية الخريجين	الكويت
	صلاح الغزالي	جمعية الشفافية الكويتية	
	عصام يوسف الماوي	المنجس الوطني لحرريات العامة وحقوق الإنسان	ليبيا
	امحمد مالكي	مركز الدراسات الدستورية والسياسية	انغرب
	معتز بالله عثمان	المنظمة العربية لحقوق الإنسان	مصر
	محمد العجاتي	مئدى البدائل العربي للدراسات	
	مجدي عبد الحميد	الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية	
	حافظ ابو سعدة	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان	
	عز الدين الأصبحي	مركز المعلومات والتاهيل	تيمن
	عبد القادر علي عبدالله	المرصد اليمني لحقوق الإنسان	
	فهمية شرف الدين	النجنة الاهلية لمتابعة قضايا المرأة	بنبان
	فضل صاهر	المركز الاساسي حكم القانون	

